



كلمة الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد

بمناسبة

تنصيب لجنة تقييم

آثار وباء كوفيد 19، على التشغيل والقدرة الإنتاجية

18 جويلية 2020

السادة أعضاء الحكومة،

السيد رئيس المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي،

السادة الأمناء العامون للمنظمات النقابية،

السيدات والسادة رؤساء منظمات أرباب العمل،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الصحافة الوطنية؛

أيتها السيدات، أيها السادة،

عملاً بتعليمات السيد رئيس الجمهورية، الذي يتابع بانشغال كبير ومتواصل، الأزمة الصحية وعواقبها الوخيمة، يسعدني أن أشرف على افتتاح هذا اللقاء الذي سيخصص لإنشاء لجنة لتقييم آثار جائحة فيروس كورونا على الإقتصاد الوطني، بمساهمة جميع الشركاء الإجماعيين والإقتصاديين.

أيتها السيدات أيها السادة،

إن الجزائر تُواجه كما تعلمون، وضعاً اقتصادياً غير مسبوق، نتيجة اقتران عواملٍ مختلفة، نذكرُ منها خصوصاً، الأزمة الهيكلية الموروثة عن الحوكمة الماضية، وأزمة الإنهيار الشديد لأسعار المحروقات، وأخيراً، الأزمة الصحية الناجمة عن وباء فيروس كورونا.

وبالتالي، فإن الدولة الجزائرية، منذُ ظهور البوارد الأولى لهذه الأزمة الصحية، قد سارعت إلى وضع الآليات التي من شأنها التكفل باحتياجات المجتمع على الصعيد الصحي، مع اتخاذ التدابير الضرورية لكبح انتشار هذا الفيروس المُدمر.

غير أن هذه التدابير قد ألحقت ضرراً كبيراً بالإقتصاد الوطني، ولاسيماً بالنسبة للتجارة، والفندقة، والنقل، والسياحة، والبناء والأشغال العمومية والري، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

وأمام آثار هذه الأزمة على اقتصادنا، كان لا بد من أن تعتمد الحكومة مجموعة من التدابير الرامية إلى التخفيف من هذه الآثار، سواء لفائدة العمال الأكثر هشاشة الذين فقدوا مصدر دخلهم، أو من خلال العديد من إجراءات التخفيف الجبائي وشبه الجبائي وكذا تسهيلات بنكية أخرى لفائدة المؤسسات، وذلك على الرغم من كونها تُكابِدُ أزمة مالية متعددة الأبعاد ناجمة عن الصدمة النفطية التي طرأت وسط الأزمة الصحية.

أيتها السيدات أيها السادة،

لقد كشفت أزمة فيروس كوفيد مدى الحس العملي للجزائريين في مواجهة هذه الوضعية؛ حيث سجلنا حركة استثنائية للتضامن مع المُستضعفين من السكان، مثلما كشفت هذه الأزمة عن عبقرية قل نظيرها لدى شبابنا من الطلبة والباحثين والمُقاولين، في الابتكار من أجل صناعة أدوية وأجهزة طبية، قصد مساعدة المستشفيات العمومية على تخطي الصعوبات الظرفية. وقد كان المجتمع المدني من جهته حاضراً بشكل ملحوظ في تقديم مساهمته في عمليات التضامن والدعم.



ولذلك، ورغم استمرار أزمة فيروس كورونا، فإنني واثقٌ بأننا سنتغلب إن شاء الله على هذه المحنة القاسية معاً، من خلال تضافر جهودنا والتحلي بحس المسؤولية، إلى جانب مستخدمي الصحة الذين يعملون ليلاً ونهاراً لإنقاذ الأرواح البشرية، وكذا للحفاظ على اليد العاملة وعلى أدواتنا الإنتاجية.

وذلكم هو السبب الذي دعا السيد رئيس الجمهورية إلى إنشاء هذه اللجنة لحماية مناصب الشغل والقدرة الإنتاجية، مما يدل على أن الدولة تتحمل مسؤولياتها القائمة على مبدأ التضامن الذي يعدّ فضيلة أساسية ومركزية لمجتمعنا.

أما مهمتنا نحن، عمالاً وأرباب عمل وأعضاء حكومة، فتتمثل في إطار هذه اللجنة، في تقييم آثار وباء كوفيد 19، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي؛ مما سيسمح بالخروج بتوصيات مناسبة واتخاذ ما يلزم من قرارات تكميلية لحماية مناصب الشغل والحفاظ على الإمكانيات الإنتاجية، التي تضررت بشدة من آثار أخطر أزمة صحية شهدتها بلادنا منذ استقلالها.

كما يجدر التأكيد أن الحكومة حريصة على أن تؤدي دورها كاملاً في مكافحة هذا الوباء وتجدد التزامها بحماية مناصب الشغل والإمكانيات الإنتاجية الوطنية من خلال حماية العمال والمؤسسات الخاصة والعمومية في هذه الأوقات الصعبة.

إن إنشاء لجنة التقييم هذه يندرج ضمن المسعى التشاوري والتوافقي مع الشركاء الاجتماعيين، وهي السياسة التي رسمها السيد رئيس الجمهورية وكرستها الحكومة منذ بداية الأزمة الصحية.

وأمام حجم التحديات التي يتعين مواجهتها، يظل الحوار مع الشركاء الاجتماعيين والمُتعاملين الاقتصاديين شرطاً لا غنى عنه لنجاح عملية تعافي بلادنا من هذه الأزمة؛ انطلاقاً من أنه لا يمكن في الواقع تحقيق هذا الهدف المشروع إلا من خلال الجهود المشتركة للسلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين في مناخ تطبّع الثقة والمساعدة المتبادلة والتكامل في العمل.



أيتها السيدات أيها السادة،

لا يسعني في الأخير، إلا أن أجدد التأكيد على الالتزام الذي أبداه السيد رئيس الجمهورية بضمان الإنصاف الكامل في دعم المؤسسات والعمال الذين يواجهون صعوبات، بغض النظر عن كونها مؤسسات عمومية أو خاصة.

فعلينا أن نواجه هذا الخطر الذي يهددنا، في كنف الإتحاد والتضامن والابتكار من أجل الحفاظ على مناصب الشغل ودعم القطاع الاقتصادي الخاص والعام.

وختاماً، ينبغي أن يتم تقييم آثار هذه الجائحة على نحو يتوخى أكبر قدر ممكن من الموضوعية، دون مجاملة وبالأخص دون مزايدات؛ ذلك أن الأمر من خلال هذا التقييم، لا يتعلق بالبحث عن فرصة الوصول إلى الموارد العمومية دون مقابل أو الحصول على امتيازات غير مستحقة، بل إن الأمر بالأحرى يتعلق بعملية لا بد منها بما يسمح بتوجيه منح الموارد بشكل أفضل، بهدف التحضير لما بعد الأزمة الصحية والحفاظ لدى المؤسسات والعمال على إلتزام قوي في المعركة الجديدة للتقويم الاقتصادي لبلادنا.

وإننا وأعون بأن التقويم والإنعاش الاجتماعي والإقتصادي لن يتجسداً إلا من طرف مؤسسات متوازنة وقُدرة شرائية للأسر كافية لدعم الديناميكية الإقتصادية. وكما ذكر السيد رئيس الجمهورية بذلك، فإنه لم يعد هناك فرق بين المؤسسة العمومية والخاصة، بل هناك مؤسسات منتجة وتنافسية تعمل من أجل تنمية البلاد من خلال خلق الثروة ومناصب العمل، وأخرى لا يهتمها سوى جمع الثروات على حساب الاستثمار والمصلحة العامة.

وإذ أشكركم على حضوركم وعلى كرم الإصغاء، أتمنى أن تكلل أشغال لقائنا هذا بتمام النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير الأول



مصالح الوزير الأول

